

النازحون من ليبيا إلى مصر

مأساة مزدوجة لمواطني أفريقيا السوداء

المادة ١: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق،

وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. المادة ٢: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. فضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود. المادة ٣:

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة



قائمة المحتويات

١	مقدمة-----	٤
٢	حالة طوارئ وعدم أمن على الحدود-----	٨
٣	أعمال العنف التي تستهدف مواطني أفريقيا السوداء في ليبيا-----	١٥
٤	التوصيات الرئيسية-----	٢٤
٢٥	ملحق: ملخص اللقاءات-----	٢٥

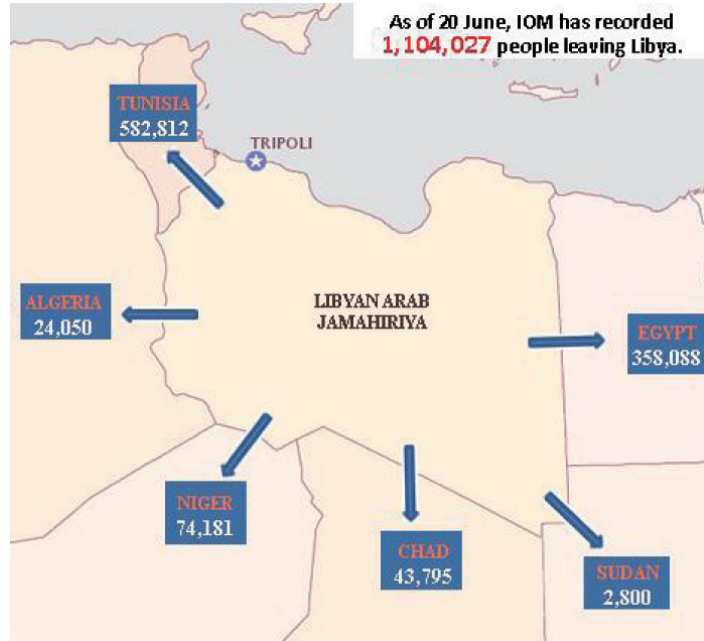
تود الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أن تشكر كل من التقى بوفد المهمة، وتتقدم بشكر خاص لمنظمة مساعدة لاجئي أفريقيا والشرق الأوسط، والمركز الأفريقي لدراسات العدل والسلام، وذلك لإسهاماتهما في تنظيم هذه المهمة.

١. مقدمة

١-١: مئات الآلاف من العمال المهاجرين يفرون من ليبيا

بدأ الصراع في ليبيا بثورة شعبية في ١٧ فبراير عام ٢٠١١ ضد نظام العقيد القذافي، بعد ثورتي تونس ومصر في يناير. تسبب هذا الصراع في نزوح جماعي للمدنيين إلى الدول المجاورة. تسببت أعمال العنف التي ارتكبتها قوات القذافي، ومقاومة مجموعات الثوار المتحكيين في شرق ليبيا لإسقاط النظام، بالإضافة لقصف قوات حلف الناتو، في سقوط آلاف القتلى والجرحى، كما أجبرت أعمال العنف مئات الآلاف على الهروب من البلاد. وكما سيرد بالتفصيل في هذا التقرير، فإن أعمال العنف التي استهدفت المهاجرين الأفارقة قد تسببت في هروب العمال المهاجرين من ليبيا.

طبقاً لإحصائيات منظمة الهجرة الدولية بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١١، فقد هرب ١,١ مليون شخص من ليبيا منذ نهاية فبراير، أغلبهم عن طريق الحدود الليبية المصرية والليبية التونسية. من كل الهاربين حاول ١٩ ألفاً فقط الهروب عن طريق البحر، ليصلوا إلى لامبيدوسا ومالطا في الفترة بين ٢٦ مارس و١٤ يونيو ٢٠١١. يمثل هذا العدد نسبة ١,٧٪ من النزوح الليبي. هذا يعني إذن أن المخاوف الأوروبية من «غزو» النازحين الليبيين عارِ تماماً من الصحة، إلا أن هذه الحجة قد استخدمت لتبرير إجراءات مراقبة غير تقليدية لمنع وصول المهاجرين والنازحين إلى الأراضي الأوروبية. تضاعف هذه العقوبات أدى إلى عواقب وخيمة، حيث تؤكد أرقام مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين غرق أكثر من ألفي شخص أثناء الهروب من ليبيا منذ أواخر فبراير، وهذا يشكل انتهاكاً للحق في طلب اللجوء للخارج.



غالبية النازحين من ليبيا مهاجرين يعملون في ليبيا. منهم نصف مليون تقريباً من مصر وتونس وآسيا (بنجلاديش، باكستان، الصين) ودول أفريقية متعددة.

اعتمدت ليبيا بشكل كبير على العمالة الأجنبية بسبب احتياطياتها البترولية الضخمة وتعدادها الصغير (حوالي ٦,٤ مليون نسمة). تقدر أغلب التقارير عدد العمال الأجانب في ليبيا بمليون ونصف تقريباً، لكن البعض الآخر يقدر الرقم بحوالي ٢,٥ مليون (منهم مليون مصرياً).

١-٢: انتهاكات جسيمة لحقوق المهاجرين واللاجئين في ليبيا قبل الصراع

قبل قيام الثورة، كان المهاجرون والواصلون إلى ليبيا أو المارون بها يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها العنف الجسدي والاعتقال والحبس التعسفي والعودة القسرية. كان المهاجرون غير الشرعيين يحتجزون في معسكرات اعتقال في ظروف مروعة، وعادةً لعدة سنوات. وآخرون كانوا يبعدون من ليبيا، في انتهاك للقوانين الدولية ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

لم تصدق ليبيا أبداً على معاهدة الأمم المتحدة حول وضع اللاجئين التي عقدت عام ١٩٥١، كما أنها لا تملك نظاماً يضمن الحق في اللجوء السياسي. كانت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بتسجيل طالبي اللجوء السياسي، وكذلك بأعمال التوثيق ومتابعة أوضاع اللاجئين حتى يونيو ٢٠١٠، حيث قام النظام الليبي في هذا التاريخ بطرد المنظمة من البلاد دون تفسير.

تزامن هذا مع بدء المفاوضات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي حول شروط وحجم المساعدات المقدمة لليبيا لوقف الهجرة غير الشرعية^١. قام الاتحاد الأوروبي بجعل القذافي شريكاً في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا رغم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا، ويعتبر هذا امتداداً للسياسة الأوروبية في الاستعانة بالخارج في التحكم في الحدود^٢.

١-٣: السماح بعبور الحدود الليبية بصورة انتقالية فقط

جغرافية ليبيا هي صحراء شاسعة، حيث تقع أغلب مدنها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهذا يفسر أن النزوح من ليبيا كان إلى مصر وتونس أساساً (٥٨٢٨١٢ في تونس، و٣٥٨٠٨٨ في مصر منذ بدء الصراع وحتى ٢٠ يونيو ٢٠١١)، بينما هربت أعداد أقل عبر الحدود الجنوبية إلى تشاد والنيجر^٣.

فتحت الحكومتان المصرية والتونسية حدودهما للنازحين من ليبيا، ولكن لم يتضمن السماح بعبور الدخول الحق في الإقامة بالنسبة لمعظم اللاجئين. باستثناء النازحين من ذوي الجنسية الليبية، الذين سمح لهم بالإقامة المؤقتة في مصر وتونس، مازال مواطني الدول الأخرى على المناطق الحدودية بانتظار إخلائهم إلى دولهم الأصلية، أو إعادة التوطين في دول أخرى بالنسبة للاجئين الذين لا يستطيعون العودة

١ البرنامج القومي الإرشادي لليبيا ٢٠١١-٢٠١٣ والذي تفاوضت عليه ليبيا مع الاتحاد الأوروبي، يتضمن مكافحة الهجرة غير الشرعية كأحد أولوياته الثلاث. الميزانية المقترحة من الاتحاد الأوروبي تبلغ ٦٠ مليون يورو.

٢ للمزيد انظر البيانات الصحفية للفيدرالية واتحاد الطب الشرعي لحماية حقوق الإنسان، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ - <http://www.fidh.org/Libye-UE-La-FIDH-et-l-UFTDU-condamnent-les-propos>

٣ انظر ورقة موقف منظمة الهجرة الدولية <http://www.iom.int/jahia/Jahia/lang/fr/pid/1>

لبلادهم. تقوم منظمة الهجرة الدولية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتنسيق المساعدات الإنسانية على المناطق الحدودية وتنظيم عمليات المغادرة.

١-٤: مهمة الفيدرالية الدولية لتقصي الحقائق على الحدود المصرية الليبية

استناداً إلى المعلومات حول الأوضاع غير المستقرة للاجئين والمهاجرين العالقين على الحدود المصرية الليبية عند معبر السلوم، والتقارير حول أعمال العنف التي تستهدف مهاجري دول أفريقيا السوداء في ليبيا، أرسلت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مهمة لتقصي الحقائق إلى الحدود المصرية الليبية بهدفين أساسيين:

- توثيق وضع النازحين على الحدود
- جمع شهادات مباشرة من النازحين حول تجربتهم في ليبيا منذ اندلاع الصراع.

أرسلت جمعية الدفاع عن المهاجرين غير الشرعيين مهمة لتقصي الحقائق إلى الحدود التونسية الليبية في أوائل أبريل^٤، وتلتها مهمة الفيدرالية الدولية والتي تمت من ٨ إلى ١٤ مايو ٢٠١١، وتضمنت ثلاثة أيام على معبر السلوم. تكونت البعثة من جينيف جاك، عضو المجلس الدولي للفيدرالية الدولية، والأمانة العامة السابقة لجمعية الدفاع عن المهاجرين غير الشرعيين، والتي شاركت أيضاً في البعثة إلى تونس. ضمت البعثة أيضاً محمد بدوي، محامي سوداني من دارفور ونائب مدير المنظمة السودانية والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، وكريستين تادرس، قائدة فريق تقييم وضع اللاجئين في منظمة مساعدة اللاجئين لأفريقيا والشرق الأوسط ومقرها القاهرة. رافق البعثة صحفي حر هو جايل جريلوت.

التقت البعثة في القاهرة بمسؤولين من منظمة الهجرة الدولية (السيد إنريكو بونزياني والأنسة ريهام حسين) والمفوضية الدولية لشؤون اللاجئين (السيد محمد الديري والسيد مارك فو)، والذين قدموا معلومات عن عمل المنظمين منذ اندلاع الأزمة الليبية. التقت البعثة أيضاً بالسيد جيسون بيلانجر، ممثل خدمة الإغاثة الكاثوليكية في مصر، وهي من المنظمات غير الحكومية التي كانت تقدم المساعدات الإنسانية على الحدود حتى نهاية أبريل، كذلك التقت البعثة بالأنسة نانسي بارون، مديرة معهد التدريب النفسي الاجتماعي في القاهرة، والتي عملت طوال أسابيع في تقديم الدعم الاجتماعي للنازحين على حدود السلوم. عقدت البعثة اجتماعاً مع مدير منظمة حقوق الإنسان في مصر والمبادرة المصرية لحقوق الإنسان، السيد حسام بهجت، ناقش فيه التحديات الأكبر التي تواجه مصر في هذه المرحلة من التحول السياسي.

^٤ انظر المؤقت الصحفي وتقرير منظمة الدفاع عن المهاجرين غير الشرعيين www.lacimade.org

التقت البعثة في مقرها على حدود السلوم بممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، السيد جون بول كافاليري، وقائدة فريق إجراءات تحديد وضع اللاجئين، نانزين فاروقي. كذلك التقت البعثة بعدة مثلين لمنظمة الهجرة الدولية.

لم تواجه البعثة مشكلة في التواصل مع النازحين الذكور عند معبر السلوم البري، حيث تم التواصل معهم بشكل تلقائي وعشوائي في الموقع. كان من الأصعب التواصل مع النساء القليلات هناك. كانت النساء في مبنى منفصل للجمارك، وفي مرتين منع الرجال أعضاء البعثة من التحدث إلى النساء، زاعمين أنهن سيتحدثن فقط إلى موظفي الأمم المتحدة. أجرت البعثة أكثر من خمسين لقاءً فردياً وأربع لقاءات جماعية عند معبر السلوم البري، مع نازحين من ١٢ دولة مختلفة. كذلك التقت البعثة بعدة نازحين من أصول فلسطينية في «أرض اللا بشر» بين نقاط الحدود المصرية والليبية.

في الثامن من مايو، بلغ عدد المقيمين عند الحدود ١٤٠١ شخصاً، منهم ٦٠٩ مسجلون لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين كلاجئين سياسيين.

٢- حالة طوارئ وعدم أمن على الحدود



٢-١: ظروف معيشية مزرية

المشهد عند منطقة الجمارك في معبر السلوم البري صادم إلى أقصى حد، ففي بيئة صحراوية قوامها الرياح المحملة بالرمال والأتربة تقع مباني الجمارك المصرية وخيام وأماكن انتظار الشاحنات والسيارات، وجميعها ممتلئة بالرجال، والعديد من النساء والأطفال، جالسين أو مستلقين على أوراق من الكارتون أو بطاطين، وأمتعتهم مكدسة من خلفهم. في بعض الأركان يمكنك أن ترى المشمع مثبتاً إلى الأسوار ليكون خياماً مرتجلة. قام اللاجئون الذين ظلوا عند الحدود لأسابيع ببناء ملاجئ مرتجلة تقيهم من النوم في العراء. يعطي الموقع برمته انطباعاً بالفوضى والمعاناة والقذارة. التقى وفد البعثة بعدد من النازحين الذين أعربوا عن قلقهم من الانتظار في هذه الظروف: «هذا ليس مكاناً للمعيشة، إننا بشر!»

ولكن رغم ذلك يؤكد تقرير خدمة الإغاثة الكاثوليكية أن الموقف قد تحسن بشكل ملحوظ منذ بداية وصول النازحين في نهاية فبراير، بحلول مارس كان هناك من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مجبرين على النوم في العراء رغم الطقس القاسي، ولم يكن هناك ما يكفي من الطعام والشراب. قامت مدينة السلوم القريبة لفترة بتقديم الطعام والأغطية للنازحين. أما اليوم فالمؤن تقدم من عدة منظمات منها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والهلال الأحمر المصري، وبرنامج الغذاء العالمي. كما قامت وزارة الصحة المصرية منذ البداية بتقديم سيارات الإسعاف والطواقم الطبية.

ولكن على عكس الوضع في تونس، فلا توجد خيام في السلوم، لأن السلطات المصرية رفضت إقامة أي منشآت دائمة على أراضيها ولو في صورة خيام. إنها سياسة عامة وقديمة في مصر، سياسة رفض التخييم، والتي بقت قائمة في وجه النزوح من ليبيا. رغم ذلك، ففي وقت زيارة بعثة الفيدرالية، كانت هناك خطة لإنشاء عدة خيام ضخمة (قاعات مطاطية). الهياكل الأنبوبية كانت موجودة بالفعل، بانتظار التصريح بإكمال البناء، وهو ما يدل على تردد الحكومة المصرية بشأن السماح للاجئين بالاستقرار في هذا المكان. اكتملت الخيام المطاطية أخيراً في ١٨ مايو.



في هذا السياق، ومع وجود الحد الأدنى من المنشآت الصحية، فإن الأوضاع المعيشية للاجئين على الحدود المصرية مزرية ومهينة لكرامة الإنسان، ولكن برغم رغبة الجميع في هذا، فإنه لا يمكن لهم الرحيل:

- الاستقرار في مصر ليس خياراً متاحاً؛ أوضحت الحكومة المصرية منذ البداية أن الحدود ستفتح بشرط أن يتم إجلاء اللاجئين سريعاً.
- المهاجرون الذين يريدون العودة لبلادهم وفي إمكانهم ذلك يتم تسجيلهم لدى المنظمة الدولية للهجرة، وينتظرون تنظيم رحلات طيران جماعية لإعادتهم إلى بلادهم.
- الذين ذهبوا إلى ليبيا هرباً من الملاحقة لا يمكنهم العودة إلى دولهم الأصلية، ويتم تسجيلهم لدى المفوضية العليا لشئون اللاجئين، والتي تقوم بإجراء لقاءات مع النازحين لتحديد انطباق حالة اللجوء السياسي عليهم، ومن ثم البحث عن دول مضيقة.

لا ير الجميع بنفس الإجراءات، ولذلك فإن الوقت اللازم لإيجاد حلول دائمة يتراوح من بضعة أيام إلى بضعة أسابيع بالنسبة للمهاجرين، وبضعة أشهر بالنسبة للاجئين.

حفاظاً على كرامة الجميع، وبالذات أولئك الذين سينتظرون لأشهر في السلوم، فمن الضروري والعاجل أن يتم تحسين الظروف المعيشية.

٢-٢: بالنسبة للمهاجرين، العودة إلى الوطن هي الحل

الأجانب غير المؤهلين لحماية المفوضية العليا لشئون اللاجئين والذين لا يتمتعون بالجنسية الليبية (مواطني الدول الثالثة طبقاً لتوصيف الأمم المتحدة) يعرض عليهم العودة إلى أوطانهم عن طريق المنظمة الدولية للهجرة في أسرع وقت ممكن، بعيداً عن السلوم وبعيداً عن ليبيا، وهي الأماكن التي شهدت ظروفًا معيشية صعبة وأحياناً درامية بالنسبة لهم.

طبقاً للإحصائيات الأخيرة، فقد أجلت المنظمة الدولية للهجرة ٣٤٧٩١ شخصاً من الحدود المصرية

الليبية من ٢٦ فبراير إلى ١٦ مايو. أكبر المجموعات كانت من بنجلاديش وتشاد والنيجر. في أوائل مايو كان أغلب المهاجرين عند الحدود من مواطني تشاد.

يُطلب من المهاجرين عند الوصول إلى الحدود المصرية أن يسجلوا أنفسهم لدى المنظمة الدولية للهجرة. ولكن لأن العديد من هؤلاء المهاجرين لا يحملون أو لم يعد لديهم جوازات سفر، يجب أن يقابلوا ممثلين من سفاراتهم في الموقع للتعرف عليهم ومنحهم جوازات سفر. يشكل هذا مشكلة لمواطني الدول التي لا تملك تمثيلاً دبلوماسياً في مصر، كما هو الحال مع مواطن من الرأس الأخضر (كيب فيرد) التقت به البعثة، حيث أنه ينتظر لقاء مثلاً عن دولته منذ شهرين كي يحصل على جواز سفر يسمح له بالعودة.

يتم نقل المجموعات الكبيرة في حافلات إلى مطار مرسى مطروح أو القاهرة، حيث تعيدهم طائرات مستأجرة من المنظمة الدولية للهجرة إلى عواصم بلادهم. في وقت بعثة الفيدرالية الدولية كانت هناك مجموعة قوامها ٣٠٠ مواطناً تشادياً تستعد للرحيل، وصفوف من الحافلات كانت تستعد لنقلهم إلى مطار القاهرة في رحلة تستغرق سبع ساعات. أما بالنسبة للمجموعات الأصغر، فيتم حجز مقاعد لهم في رحلات الطيران العادية.

تهدف المنظمة الدولية للهجرة كما يؤكد ممثلها الذي التقى بالبعثة إلى تسريع عملية إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، بحيث لا يقضون أكثر من خمسة أو ستة أيام في السجون. ولكن هذا يعتمد على التمويل المقدم للمنظمة من المتبرعين الدوليين. تتركز المخاوف حول انصراف اهتمام المجتمع الدولي من مسألة المهاجرين، ونسيان هذه النقطة الحدودية غير المضيفة. تخطط المنظمة الدولية للهجرة لتقليل عدد عاملها في السجون إذا استمرت أعداد الوافدين الجدد في الانخفاض.

طبقاً لشهادة من التقت بهم البعثة، فمن المستحيل معرفة عدد المهاجرين الذين مازالوا في ليبيا ويحتمل وصولهم عند الحدود. طبقاً للممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ففي ٩ مايو كان هناك أكثر من مائتي مهاجر عالق في مصراتة، بانتظار الرحيل إلى بنغازي ومنها إلى الحدود المصرية. كم مهاجر آخر ينتظر؟ يقدر ممثل للقنصلية التشادية في بنغازي في لقاء مع البعثة عدد المهاجرين التشاديين العاملين في ليبيا بقرابة ٥٠٠ ألف قبل اندلاع الصراع، عاد منهم ٤٠٠ ألف فقط إلى تشاد. إذن مازال هناك قرابة مائة ألف تشادي في ليبيا.



٣-٢: بالنسبة للاجئين، فترة انتظار عصبية قبل الرحيل لمنفى جديد

ضمن مئات الآلاف من العاملين الأجانب في ليبيا وقت اندلاع الصراع هناك عدة آلاف من لجئوا إلى ليبيا هروباً من الحروب والنزاعات الداخلية والاضطهاد في دولهم الأم (مثلاً السودانيون من دارفور والإريتريين والإثيوبيين الأورومو والصوماليين). بعضهم طلب اللجوء السياسي وحصل عليه بواسطة المفوضية العليا لشئون اللاجئين في ليبيا (قبل طرد حكومة القذافي للمفوضية في يونيو ٢٠١٠). كل هؤلاء مطالبون الآن بطلب اللجوء السياسي لاستحالة عودتهم إلى دولهم الأصلية، حيث يعتبرهم حكاهم أعداء للبلاد.

طبقاً لموقع المفوضية العليا لشئون اللاجئين، فقد بلغ عدد اللاجئين السياسيين المسجلين لدى المفوضية في السوم ٦٠٩ في ٨ مايو. (يوم رحيل البعثة، أعلن ممثل للمفوضية وصول ٣٠ لاجئاً سياسياً جديداً لم يتم تسجيلهم بعد).

اللاجئون طبقاً للجنسية:

- السودان: ٣٤٠
- إريتريا: ١٠٥
- إثيوبيا: ٧٦
- الصومال: ٦٨
- تشاد: ٩
- العراق: ٦
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٢
- غانا: ١
- ليبيريا: ١
-

أرسلت المفوضية العليا لشئون اللاجئين فرق عمل محترفة من مواقعها في أماكن أخرى في العالم، بتكليف يستمر لعدة أسابيع. هذه الفرق مسئولة عن كل الإجراءات المؤدية لمنح اللجوء السياسي طبقاً لمعاهدة ١٩٥١ حول اللاجئين ومعاهدة الاتحاد الإفريقي لعام ١٩٦٩ حول إعادة التوطين في دول ثالثة. كان فريق المفوضية العليا وقت مهمة البعثة يتكون من:

- ٣ موظفون ومشرف لإجراءات تحديد حالة اللجوء.
- ٣ موظفون ومشرف لإجراءات إعادة التوطين.
- موظفان اثنان للحماية.
- ٣ أو ٤ مترجمون.
- منسق واحد.

يقوم الموظفون بإجراء اللقاءات في غرف صغيرة في المباني الإدارية بمعدل ٦ لقاءات يومياً، لخمس أيام في الأسبوع. تقدم التوصيات بالقبول أو الرفض إلى المشرف للموافقة. في حالة الرفض للمرة الأولى يتم شرح أسباب الرفض شفويًا للمتقدمين بطلب اللجوء، ويتم تلقائياً إجراء لقاء آخر معهم في غضون أسبوع. يجري اللقاء الثاني موظف آخر، ويتخذ المنسق القرار النهائي.

بدايةً من ١٠ مايو، مر ٢١٨ شخصاً (من أصل ٦٠٩) بإجراءات تحديد حالة اللجوء، بمعدل قبول بلغ ٧٨٪.

بمجرد قبول اللاجئين السياسيين، يقابلهم الموظفون المسئولون عن إعادة التوطين، وقد يستمر الانتظار لفترة طويلة قبل قبولهم في دولة مضيقة.

بدايةً من يونيو ٢٠١١، قدمت السويد ١٥٠ مكاناً للاجئين، وقامت بعثة سويدية بمراجعة طلبات اللجوء في السلوم، وكان من المخطط أن يغادر اللاجئين المقبولون إلى السويد بحلول منتصف يونيو.

تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بقبول ٣٠٠ لاجئ. كان من المخطط وصول بعثة لإجراء اللقاءات، ولكن إجراءات الفحص الأمني في الولايات المتحدة طويلة للغاية، حيث قد تبلغ ستة أشهر. وتقوم المفوضية العليا بالتفاوض لنقل هؤلاء اللاجئين الذين ينتظرون قرار نهائي من الولايات المتحدة إلى ملاجئ مؤقتة في تيميسوارا برومانيا.

صرحت فرق المفوضية بتعرضها لضغوط مزدوجة:

- تصر السلطات المصرية على تسريع عمليات المغادرة وعلى ألا يتحول معبر السلوم البري إلى مخيم للاجئين.
- طالبو اللجوء الذين مروا بتجربة عصبية ثانية في ليبيا بعد التجارب التي أجبرتهم على مغادرة أوطانهم يشعرون بقلق بالغ على مصيرهم، بجانب الظروف المعيشية المزرية التي يعيشون فيها في السلوم.

تقع المسؤولية على دول الشمال، وبالذات تلك الدول التي قامت بعمليات حلف الناتو العسكرية ((الحماية المدنيين)) أن تحمي هؤلاء المدنيين الآخرين من ضحايا الصراع في ليبيا طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٧٣. هذا يتطلب وبشدة تمويلاً جديداً وأكثر سخاءً لعمليات إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، وكذلك العروض لاستضافة اللاجئين السياسيين (أكثر من ٣٠٠٠ شخصاً، بمن فيهم اللاجئين عن الحدود المصرية والتونسية).

٢-٤: الفلسطينيين في المنطقة المحرمة

في عهد الرئيس حسني مبارك كان دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية مقيداً للغاية. وفعلياً، طبقاً لشهادات الفلسطينيين في السلوم، كان من المستحيل على الفلسطينيين المقيمين في ليبيا أن يعبروا الحدود البرية. حاول أحد الأشخاص العبور ٨ مرات على مدار ٣٠ عاماً ولكن أجبر على العودة في كل مرة.

هذه القيوم الصارمة مازالت مستمرة، ولا يسمح للفلسطينيين بدخول مصر. يجب عليهم الانتظار في المنطقة المحرمة بين الحدود قبل نقلهم مباشرة إلى حدود غزة.

ولكن بعد رحيل مبارك صار من الممكن الحصول على تصاريح لدخول فلسطين عن طريق معبر رفح في جنوب غزة. وللحصول على هذه التصاريح التي تسمح بالمرور عبر مصر، يجب على المتقدمين أن يتصلوا هاتفياً بممثل السلطة الفلسطينية في القاهرة ويقدموا معلومات شخصية، ثم يلتقون بالسلطات المصرية التي تفحصهم أمنياً. بعد انتهاء هذا الإجراء يسمح للفلسطينيين بعبور الحدود في حافلات بصحبة ممثلي المفوضية العليا لشئون اللاجئين التي تقوم بتمويل هذه الرحلات، ويتم اصطحابهم إلى الحدود مع غزة.

من هنا يبرز الموقف اللامعقول للذين ينتظرون عدة أيام في العراء مستترين تحت بعض البطاطين التي تشكل خياماً مرتجلة، في المنطقة الصحراوية المحرمة بين الأراضي المصرية والليبية.

مر مائتا فلسطيني بهذا الإجراء منذ نهاية يناير، وما زال ٣٤ بانتظار دورهم وقت بعثة الفيدرالية. معظم الفلسطينيين الذين التقت بهم البعثة قالوا أنهم ينتوون العودة إلى ليبيا.

٢-٥: مساكن مؤقتة لليبيين في مصر

حتى الآن، يمكن لليبيين أن يدخلوا مصر دون تأشيرة. ولكن وقت بعثة الفيدرالية الدولية كان القلق يتزايد، حيث قررت السلطات المصرية في ٧ مايو أن يحصل الليبيون على تأشيرات من القنصلية المصرية في بنغازي. بعد احتجاجات وفوضى على الحدود جراء هذا القرار، تم إلغاؤه بعد يومين، وأمكن لليبيين مرة أخرى التحرك بحرية عبر الحدود. حركة المرور كثيفة في الاتجاهين، وبالذات للأغراض التجارية.

طبقاً للسلطات المصرية في مرسى مطروح، هناك ٩٥٠٠٠ ليبي دخلوا إلى مصر منذ فبراير ٢٠١١، وعاد ٣٥٠٠٠ إلى ليبيا (رغم صعوبة توفير التقديرات الدقيقة). هذا يعني أنه منذ يونيو ٢٠١١ هناك قرابة ٦٠٠٠٠ ليبي في مصر، منتشرين على طول الساحل الشمالي للبلاد، من السلوم إلى الإسكندرية. الغالبية العظمى من هؤلاء أسر تستأجر شققاً في القرى السياحية الخاوية في الشتاء. وقيل لبعثة الفيدرالية أن المشاكل قد تظهر بحلول الموسم السياحي الصيفي مع رغبة الملاك في استرجاع منازلهم.

استفادت بعض الأسر المعوزة، وبالذات المسنين المرافقين لأطفال، بتضامن الأسر المصرية في المدن القريبة، ومن مساعدات قبائل مرسى مطروح.

كُلفت بعثة للمفوضية العليا لحقوق الإنسان بالتحقيق في احتياجات الليبيين في هذه الظروف المضطربة في منطقة مرسى مطروح، وذلك بين ٢ و٤ مايو. أوصت البعثة بتوفير الدعم المادي لمساعدات غذائية وأساسية طارئة من خلال الهلال الأحمر المصري.



٣- أعمال العنف التي تستهدف مواطني أفريقيا السوداء في ليبيا

قامت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بجمع تقارير مفصلة ومتسقة ومقلقة حول أعمال عنف وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان استهدفت المهاجرين من دول أفريقيا السوداء في ليبيا، بسبب لون بشرتهم.

هذا الاستنتاج مبني على التجارب التي نقلها النازحون الذين التقت بهم بعثة الفيدرالية الدولية بين ١٠ و ١٢ مايو في معبر السلوم البري. كانت أغلب اللقاءات مع ضحايا مباشرين أو شهود عيان على العنف. أغلب الذين تحدثوا مع وفد البعثة كانوا مقيمين في الجزء الشرقي من ليبيا، والذي يقع تحت سيطرة المعارضة. الانتهاكات التي أبلغ عنها ارتكبت بواسطة رجال ليبيين مسلحين في بنغازي ومناطق أخرى تقع تحت مسؤولية المجلس الانتقالي الليبي.

بعد أن شرح أعضاء البعثة وضعهم كمنظمة حقوق إنسان، سألوا كل من التقوا بهم إن كانوا على استعداد لوصف ما حدث لهم في ليبيا قبل بدء الصراع ومنذ بدايته في منتصف فبراير. وكان للذين التقت بهم البعثة على أتم استعداد للتحدث عن تجاربهم المروعة في ليبيا، وبالذات لأن أحداً لم يسألهم عما مر بهم. كان اهتمامهم بالحديث شديداً لدرجة أن ما يبدأ كلقاء فردي يتحول إلى لقاء جماعي صغير مع تدخل النازحين الآخرين للتحدث عن قصصهم.

إجمالاً، أجرى وفد البعثة أكثر من خمسين لقاءً فردياً وجمع معلومات من ٤ مجموعات من النازحين من الجنسيات التالية:

- السودان: ١٧ فرد (منهم ١٥ من دارفور) ومجموعتان.
- تشاد: ٨ أفراد ومجموعتان.
- إريتريا: ٧
- الصومال: ٦
- نيجيريا: ٤
- إثيوبيا (من منطقة أورو مو): ٣
- ليبيا: ١
- الرأس الأخضر (كيب فيرد): ١
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: ١
- الهند: ١
- الفلسطينيون (في المنطقة المحرمة بين الأراضي المصرية والليبية): ٤

يعكس العدد الكبير للجنسيتين السودانية والتشادية في هذه القائمة العدد الكلي لمواطني الدولتين في السلوم وقت مهمة البعثة.

كان أغلب من التقت بهم البعثة رجالاً بين العشرين والأربعين من العمر، عملوا لعدة سنوات في ليبيا في وظائف متنوعة، من المزارعين إلى العمال إلى الأطباء والتجار. أغلبهم كانوا يعيشون في بنغازي، والبعض من طبرق وإجدابيا ومصراتة. تراوحت فترات انتظارهم في السلوم بين شهرين ويومين.

جاء أغلبهم إلى ليبيا بحثاً عن عمل وكسب العيش وإرسال المال إلى أهلهم في أوطانهم.

شهد كل مواطني أفريقيا السوداء أنهم قرروا ترك أعمالهم والهروب من ليبيا لأنهم لم يعودوا قادرين على العيش في جو عدائي، وخوفاً من العنف الذي اختبروه بأنفسهم كأفريقيين سود، حيث صاروا هدفاً للانتهاكات العنيفة منذ اندلاع الصراع.

أنواع الانتهاكات المختلفة التي شهد بها النازحون مذكورة في القائمة بالأسفل، وتوضحها بعض الشهادات الهامة التي نقلها أعضاء وفد بعثة الفيدرالية. وفي ملحق هذا التقرير هناك جدول يلخص كل الانتهاكات التي أبلغ عنها كل شاهد.



٣-١: أعمال التمييز والاستبعاد المجتمعي قبل الصراع

ركز بعض الذين التقت بهم البعثة على تجاربهم في ليبيا قبل اندلاع الصراع في فبراير ٢٠١١.

عبر شاب من الرأس الأخضر (كيب فيرد) ببساطة عما ذكره الآخرون في معبر الحديث، حيث قال «كنا نتعرض للتمييز لأننا سود، ولكن لم يكن بوسعنا فعل أي شيء. كنا نعلم أننا هناك لنعمل، لذلك انغلقتنا على أنفسنا».

أخطر الانتهاكات المنقولة قبل اندلاع الصراع تتعلق بالعقاب الشديد والتعسفي للجرائم («الأخلاقية») (تحديداً فيما يتعلق بالخمور والنساء)، وانعدام الحقوق للمعتقلين على أساس وضعهم كمهاجرين غير شرعيين، والعنف الذي يتعرضون له.

• الاعتقال والاحتجاز التعسفي والتمييز العنصري

«قبل الصراع، كانت هناك مشاكل كثيرة ولم تكن هناك حرية: كان بوسع الشرطة أن تلقيك في السجن إن فاحت منك رائحة الكحول. ذات يوم رجمتني الشرطة في رأسي لأنني ألقيت التحية على امرأة.»
دانييل، نيجيري، ٣٩ سنة، مقيم في ليبيا منذ ٨ سنوات، أولاً في طرابلس ثم في بنغازي، ميكانيكي سيارات ومهاجر شرعي.

«في ٢٠٠١ قضيت ١١ شهراً في السجن بسبب اتهام دون أي سند: يحكم القاضي في ٦٠ قضية في الساعة، ولأننا سود البشرة لم نعامل على قدم المساواة.»
إيمانويل، نيجيري، ٣٦ سنة، في ليبيا منذ عشر سنوات، كهربائي.

• العنف ضد المهاجرين غير الشرعيين المحتجزين

سمع وفد البعثة شهادات متعددة حول ظروف الاعتقال المزرية للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.

إ، إثيوبي من الأورومو دخل ليبيا في أكتوبر ٢٠٠٩ هرباً من إثيوبيا. قُبض عليه في يناير ٢٠١٠ في بنغازي بسبب دخوله غير الشرعي للبلاد وتم احتجازه. هرب من السجن مع المساجين الآخرين في فبراير ٢٠١١ حين اقتحم الثوار السجن مع بداية الثورة.

«كنت مسجوناً لعام وشهرين و١٩ يوماً لأنني لم أكن أحمل أوراقاً. رأيت آخرين بقوا في السجن خمس سنوات لنفس السبب. وكي ترحل كان يجب أن تدفع ألف دينار ليبي غرامة أو تعرف أحد ذوي السلطة. كان هناك قرابة ٤٠٠٠ شخص في السجن في بنغازي، أغلبهم أفارقة من مالي وغانا والنيجر وتشاد. كان هناك تجار مخدرات ومجرمين أيضاً، لكن الأغلبية كانت من المهاجرين غير الشرعيين. تعرضت للضرب والانتهاك كل يوم، فقد إحدى أسناني بسبب الضرب. كان الحراس بلا رحمة ويعاملونا كأننا لسنا من البشر.»

ر، إريتري، دخل ليبيا في بداية ٢٠٠٩، عمل كنقاش في طرابلس لعام ونصف قبل السفر إلى بنغازي، حيث تم اعتقاله لعجزه عن تقديم أوراق رسمية في نوفمبر ٢٠١٠.

«قُبض علي ضمن مجموعة من ٣٥ إريترياً آخر في نوفمبر ٢٠١٠ واصطحبونا إلى سجن الكويفية في بنغازي. دفع ٣٣ مالا ليطلق سراحهم، أما أنا والإريتري الآخر فلم يكن معنا نقود، لذا ظللنا في السجن. لو لم يكن معلق أوراق في ليبيا فستعامل معاملة سيئة وستبقى في السجن إن لم تدفع. كانوا يطعموننا بالكاد، وحين كنا نمرض لم يقدموا لنا الدواء. كانوا يحتجزونني مع المجرمين والمهربين.»

٢-٣: الهجمات التي تستهدف مواطني أفريقيا السوداء منذ اندلاع الصراع

أجمع كل الشهود حتى الفلسطينيين والهنود الذين لم يستهدفوا بشكل مباشر على انتشار الشائعات التي تقول بأن قوات القذافي جندت مرتزقة من دول أفريقيا السوداء لقتل الليبيين.

كانت هناك شائعات - لم تتمكن البعثة من التحقق منها - عن استخدام مواطني أفريقيا السوداء كدروع بشرية.

((قال الناس في مصراتة أن هناك مرتزقة أفارقة يساندون القذافي، بعضهم قناصة، والبعض الآخر دروع بشرية.))

ك، هندي، مهندس في شركة عالمية في مصراتة، خرج في ١ مايو، ووصل معبر السلوم البري في ٩ مايو

((في مارس، أخذت قوات القذافي ٤٠ سودانياً إلى المنطقة الصناعية في إجدابيا وأجبروهم على أن يكونوا دروعاً بشرية ضد هجمات الثوار. ولاحقاً أطلقوا سراحهم، ثم اعتقلوهم الثوار واتهموهم بأنهم مرتزقة.))

م، سوداني من دارفور، كان يعيش في إجدابيا))

خليط قاتل: أفريقي أسود = مرتزق، هذا هو منبع الهجوم العنيف والانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد مهاجري أفريقيا السوداء.

السودانيون من دارفور بالتحديد شجبوا العواقب الكارثية التي تلت إعلان الرئيس عمر البشير في الدوحة في ١٨ فبراير ٢٠١١، والذي اتهم فيه أعضاء من متمرد دارفور (حركة العدالة والمساواة) بانضمامهم كمرتزقة لقوات القذافي. أكد الكثيرون من التقت بهم البعثة أن السودانيين في ليبيا استهدفوا بشكل كبير بعد هذه التصريحات: ((أخذ الثوار يسألوننا: هل أتيتم من دارفور؟))

قوت تصريحات البشير الشائعات ضد السودانيين، ولكن لم تقتصر الشكوك على السودانيين، بل امتدت لكل أفريقي له بشرة سوداء، مما أدى لانتهاكات على خلفية عنصرية: قالت مجموعة من النيجيريين للبعثة ((الجميع يتهمونا بأننا مرتزقة، وكنا نتعرض للتهديد)).

الانتهاكات الأساسية التي ذكرها الشهود الذين التقت بهم بعثة الفيدرالية هي:

• القتل \ الإعدام خارج نطاق القضاء

كنا ثلاثة سودانيين نعمل في مزرعة في منطقة سرت، وفي أحد أيام مارس هاجمنا رجال مسلحون، واتهمونا بأننا مرتزقة. قتلوا أحدنا وقبضوا علي أنا ومواطني السوداني الآخر، وضربونا بوحشية.

ذهب رئيسنا الليبي إلى مهاجمينا وأخبرهم بأننا لسنا مرتزقة وإنما عمال في مزرعته. أطلقوا عندها سراحنا وذهبنا إلى المستشفى.»

لك، سوداني من دارفور، عامل في مزرعة قرب سرت

كنت شاهداً على هجوم مباشر على الأفريقيين السود في سوق الحديقة بينغازي شنه مسلحون ليبيون. قتل في الهجوم رجل سوداني وجرح آخر تشادي. لا أعرف أي سوداني شارك في القتال في ليبيا مع أي من الطرفين.»

م، مهندس سوداني في بنغازي، مقيم في ليبيا منذ ٢٥ عاماً

شاهدت مجموعة من المسلحين الليبيين في حي العروبة الذي أقطن به يقتحمون منزلاً تعيش به أسرة نيجيرية. حاولت المرأة الهرب ولكن الليبيون أطلقوا عليها النار فقتلت.»

س، لاعب كرة قدم نيجيري، في ليبيا منذ ثلاث سنوات

تؤكد التقارير المتعددة التي تم جمعها روايات شهود العيان السابقة. تمكن البعض من إنقاذ هواتفهم المحمولة وأرونا مشاهداً تظهر أفريقيين سود مضرجين بجراحهم على الأرض. أخبرنا أحد اللاجئين أنه قرر الرحيل فوراً بعد رؤية صور رجل أفريقي أسود مقتول في بنغازي.

• الاعتقال والاحتجاز التعسفي

في الشوارع وسيارات الأجرة والحافلات، يتم بشكل منتظم استجواب وتهديد الأفارقة السود، وعادةً ما يتم القبض عليهم بعد هذه المهاترات.

خالد، تشادي، ٤٠ عاماً، في ليبيا منذ عشر سنوات، يعمل بقالة في بنغازي، وله دور قيادي في الجالية التشادية:

«في مارس، علمت أن ستة تشاديين قد جُرحوا وتم اصطحابهم إلى مستشفى، وأن أربعين آخرين تم القبض عليهم بعد نزاع عنيف في أحد أسواق بنغازي بين مسلحين ليبيين وتشاديين. وبصفتي قائداً للجالية ذهبت لمقر قيادة الثوار في بنغازي وأخبرتهم أنه من الخطأ استهداف السود، وأنهم إذا كانوا يريدون التخلص من دكتاتورية القذافي فلا يجب عليهم التصرف هكذا! وهكذا أخذوني إلى السجن حيث تمكنت من تحرير ١٥ رجلاً أعرفهم شخصياً، وتم تسليمهم فوراً إلى الصليب الأحمر ونُقلوا إلى الحدود في ٢٦ مارس. أما الجرحى فقد تم نقلهم إلى مصر.»

• الاغتصاب

تلقي وفد بعثة الفيدرالية تقارير عن ثلاث حالات اغتصاب. في كل الحالات كان المعتصبون مسلحون ويتصرفون بشكل جماعي واستغلوا ضعف أسرة الضحية في غياب الأب ووجود الأم والبنات بمفردهن. أخبرنا لاجئ سوداني يعمل طبيباً في بنغازي منذ ٢٠٠٤ أنه على علم بعدة حالات اغتصاب لأفريقيات سود منذ اندلاع الصراع.

في مارس، تعرضت أسرة سودانية ليلاً لهجوم ثلاثة رجال مسلحين في بنغازي. كان الأب متغيّباً، والأم بفرداها مع ابنتها الجامعية التي تبلغ من العمر ٢٣ عاماً، بالإضافة إلى أحد أقاربهم. اختطف الرجال الفتاة وهددوا الأم والقريب بالأسلحة. انتبه الجيران الليبيون وحاولوا مطاردة المهاجمين ولكنهم فشلوا في إمساكهم. بعد يومين عثروا على الفتاة في الشارع في حالة من الصدمة. تم القبض على أحد المهاجمين ولكن أطلق سراحه بعد يوم. بعد هذه الواقعة بدأ الرجال في حراسة المنازل ليلاً.»

د، سوداني من دارفور، مقيم ببنغازي

في الثالثة صباحاً اقتحم مسلحون ليبيون منزل إحدى الأسر السودانية واختطفوا ابنتهم ذات التسعة عشر عاماً. عثر عليها رجل ليبي بعد يومين وأعادها إلى منزلها.»

س، سوداني مقيم في بنغازي

في ٢٩ مارس بحري المجوري تعرضت أسرة تشادية لهجوم ليبيين يقطنون في نفس الحي. لم يكن بالمنزل في هذا اليوم سوى الأم وبناتها الأربع، وأعمارهن ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٩، حيث كان الأب متغيّباً. أخذ الرجال الفتيات وجروهن خارج المنزل. لحسن الحظ تدخل الجيران الليبيون وتمكنوا من منع اغتصاب الفتيات. طلبت الأسرة بالكامل اللجوء لدى مقر الصليب الأحمر في بنغازي وتم نقلهم إلى تشاد عن طريق السلوم، ولم يتم تحرير محضر شرطة بالواقعة.»

ت، تشادي، مقيم ببنغازي

• تخريب ونهب الممتلكات

شهد الكثيرون من التقت بهم البعثة بوقوع أحداث نهب، يستهدف فيها المسلحون بأسلحة نارية وبيضاء الشقق التي يقطنها أفريقيون سود. يقتحمونها في الليل عادةً ويعتدون على السكان ويسرقون كل ما يجدونه.

أخبر مهندس سوداني وفد الفيدرالية أنه شاهد على تفشي النهب في الحي «لكن لا يمكن القول بأنهم من الثوار، كانوا مجرد لصوص.»

إيمانويل، ٣٦ عاماً، نيجيري، مقيم في ليبيا منذ عشر سنوات، كهربائي ومهاجر شرعي.

(«استأجرت شقة في منزل تقطنه أسر ليبية. حين انتشرت شائعات عمل الأفارقة كمرتزقة، أغلقت على نفسي الباب من ١٨ فبراير وحتى ٢ مارس خوفاً على نفسي.

بحلول نهاية أبريل سُرقت كل شيء من شقتي. التلفاز ومشغل الـ DVD وكل شيء، ولم يفعل أي شخص شيئاً. حين أتى صاحب المنزل رفض أن يأخذ مني إيجار شهر مايو وقال أنه من الأفضل لي أن أغادر ليبيا.

أعرف أفريقيين آخرين سُرقت منازلهم على يد ليبيين يرتدون ملابس عسكرية، ولكن في بنغازي يمكن لأي شخص شراء سترة عسكرية بخمسة دنانير ليبية!)

س، صومالي، في ليبيا منذ ٣ سنوات، عامل بناء

«دخل لبييون منزلي بالقوة في منتصف الليل وهاجموني وجرحوني بالسلاح الأبيض. أخذوا كل ما عثروا عليه، وركضت نحو الميناء كي أطلب اللجوء لدى الصليب الأحمر.»

ذكرت بقية من التقت بهم بعثة الفيدرالية خبرات مشابهة للغاية وقعت لهم بين مارس وأبريل ٢٠١١.

• التحرش والعنف والسرقة

يبدو جلياً أن هذه الانتهاكات كانت مألوفة جداً في الشوارع والمتاجر ونقاط التفتيش.

«في ٣ مايو كنت في سيارة أجرة، وأوقفها ثلاثة مسلحون في سوق الحديقة في بنغازي. أجبروني على الخروج وأخذوا ٥٠٠ ديناراً كانت معي وهاتفني المحمول. أخبرهم السائق الليبي أنه من الخطأ أن يفعلوا هذا، ولكنهم صرخوا في بأنهم يجب أن «ينظفوا البلاد من القاذورات.»
ت، تشادي، وصل حديثاً إلى السلوم

«في طريق كانت الأمور أهدأ في البداية، ولكن مع تزايد الشائعات حول المرتزقة، بدأ الأفريقيون يتعرضون للمضايقات. كان الناس ينظرون لنا كأننا كلاب. لي صديق غاني تعرض للضرب والسرقة. اتهمونا بمساندة القذافي، وأخبرني رئيسي السوري أنه يجب علي أن أغادر ليبيا. كانت لدي وظيفة جيدة.»

جيمس، ليبيريا، أربعون عاماً، في ليبيا منذ خمس سنوات، عامل لحام، كان يعيش في طريق

«ذات يوم كنت في أحد المتاجر مع صديق لي، حين اقترب منا رجال لبييون وأخبرونا أن نتبعهم إلى مكتب، حيث اتهمونا بأننا مساندون للقذافي، وأخذوا هواتفنا المحمولة واحتجزونا. أحضروا صحفيين وأخبروهم أننا مرتزقة، ولكننا أنكرنا ذلك، مما جعلهم عنيفين للغاية. هددونا بالقتل وظلوا يحتجزوننا لسبعة أيام. في النهاية أبلغ صحفي بريطاني الصليب الأحمر عنا فأتوا وأخرجونا.»
إ، إريتريا، في ليبيا منذ ٣ سنوات، عامل لحام، يعمل في بنغازي منذ ٤ أشهر.

بسبب أعمال النهب عند نقاط التفتيش، يفضل النازحون الآن أن يستقلوا حافلات الصليب الأحمر إلى الحدود. هناك رجل نيجيري وصل إلى السلوم يوم ٩ مايو، وقال للوفد «ذهبت لأسجل نفسي لدى الصليب الأحمر في بنغازي وانتظرت ثلاثة أيام كي أستقل حافلة إلى الحدود. من الخطر أن تسافر وحيداً إذا كنت أفريقي. وصلنا هنا بالأمس مع ٤٣ آخرين في حافلة تابعة للصليب الأحمر. لم نتعرض لمشاكل في الطريق ووصلنا بامتعتنا كاملة.»

• الفصل من العمل دو دفع الأجور

قال الكثيرون من التقي بهم وفد الفيدرالية أنهم فصلوا من أعمالهم دون تقاضي أجورهم. التقي الوفد بمجموعتين من التشاديين العاملين في مزارع أو يعتنون بالجمال لصالح رجال لبيين في منطقة بنغازي. الشهادة التالية تلخص ما تعرضت له المجموعتان:

«سمعنا قصصاً عن المرتزقة في الراديو وأن من بينهم تشاديين. من هذه اللحظة بدأ رئيسنا في إساءة معاملتنا واتهامنا بأننا نريد قتل الليبيين. أخبرناه أننا نريد كسب العيش فحسب، ولكنه لم يصدقنا وفصلنا دون أن يدفع لنا أجورنا. ليس معنا جوازات سفر ولا تصاريح عمل. الكثير من التشاديين في ليبيا لا يحملون أي أوراق»
خالد، تشادي، ثلاثون عاماً، في ليبيا منذ سنتين، يعمل جماًلاً في منطقة بنغازي

قال هؤلاء الرجال لوفد الفيدرالية أنهم يتلقون أجورهم كل أربعة أو ستة أشهر، وأنهم فصلوا ولهم مستحقات توازي عدة أشهر من العمل. قالوا أيضاً أن هناك الكثير من التشاديين في ليبيا حتى الآن بانتظار رواتبهم. هذه الشهادات تؤكد شهادة موظف في المنظمة الدولية للهجرة، حيث قال أنه شهد وصول مجموعات من التشاديين لا يملكون أي شيء سوى بعض الملابس.

٣-٣ أي عدلٍ للضحايا؟

الأدلة التي جمعتها بعثة الفيدرالية الدولية تشير إلى انتهاكات منتشرة ومنظمة وأعمال عنف ذات طبيعة عنصرية تستهدف الأفريقيين السود في شرق ليبيا.

هذه الادعاءات بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يتم تجاهل التحقيق فيها بشكل شبه منهجي في ليبيا، والسيادة للإفلات من العقاب. هذه الانتهاكات ليس جرائم طبقاً للقوانين الليبية فحسب، ولكنها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان العالمية والقانون الإنساني كما تعرفها المعاهدات الدولية التي صدقت عليها ليبيا، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية منع كل أشكال التفرقة العنصرية، واتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي لمعاهدات جنيف حول حماية ضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية، والتي وقعت عليها ليبيا، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي. كذلك قد تبلغ هذه الجرائم مصاف جرائم الحرب، وعليه تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

في ١٨ مايو ٢٠١١، قدمت الفيدرالية الدولية للاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير إلى المجلس الانتقالي الوطني. طالبت الفيدرالية الدولية المجلس الانتقالي بإصدار بيان عام وعاجل يدين هذه الجرائم المروعة ويدعو إلى إيقافها فوراً. كذلك طالبت الفيدرالية المجلس ببدء تحقيق مستقل ودقيق وفعال حول هذه الادعاءات اتساقاً مع التزامات ليبيا التي تفرضها المعاهدات الدولية.

التحقيقات الدولية

في ٢٥ فبراير ٢٠١١، شكل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنة تحقيق للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة خلال الصراع المندلع والاضطراب السياسي الحالي في ليبيا^٥. قدمت اللجنة تقريرها الأول

٥ قرار أصدره مجلس حقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في الجماهيرية الليبية س-٢٥/١١/٢٥ فبراير ٢٠١١

إلى المجلس في السادس من يونيو، وتوصلت فيه إلى أنه تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال الصراع المندلع في ليبيا على يد قوات القذافي وقوات ذات صلة بالمعارضة.

جاء في نص التقرير: «العمال المهاجرون وبالذات الأفارقة السود تعرضوا لسوء المعاملة بما يناقض قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. اتخذت إساءة معاملة العمال مهاجرين عدة صور، منها تعرض منازلهم للتفتيش العشوائي، والتعرض للضرب وصور أخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية. أخطر الهجمات على العمال المهاجرين تتعلق بالشك في كون هؤلاء العمال مرتزقة استناداً إلى دولهم الأصلية أو إلى لون بشرتهم. ارتكبت الهجمات قوات لها علاقة بالمعارضة. كذلك كانت هناك حالات انتهكت فيها قوات الحكومة العمال المهاجرين، بما في ذلك من اعتقال تعسفي واعتداء بدني وغيرها، ولكن هذا يتطلب المزيد من التحقيقات. في كثير من الأماكن هناك تقارير عن هجمات يشنها مسلحين بلا انتماء سياسي معين. ويثير فشل السلطات في حماية المهاجرين المزيد من الجدل حول تحمل المسؤولية. لا بد من إجراء المزيد من التحقيقات حول تقارير الإعدام خارج نطاق القضاء التي قُدمت للجنة^٦»

توصلت اللجنة أيضاً إلى ارتكاب أعمال التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة للكرامة في فترة الصراع على يد قوات المعارضة وضد العمال المهاجرين ومن يشتبه في كونهم مرتزقة، مما يشكل جريمة حرب طبقاً لمعاهدة المحكمة الجنائية الدولية.^٧

في ٢٦ فبراير ٢٠١١، أحال مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية^٨. نتج عن هذا قيام مدعي المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في ٣ مارس. أكد المدعي أن تقارير الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا قيد التحقيق الآن لدى المحكمة الجنائية الدولية.

في التقرير الأول حول التحقيق الذي قُدم إلى مجلس الأمن في ٤ مايو، قال المدعي: «ذكرت مصادر متعددة عمليات الاعتقال غير القانونية وسوء المعاملة وقتل الأفارقة السود المدنيين الذين حُسبوا مرتزقة. قيل أن المجموع الغاضبة هاجمت الأفارقة السود في بنغازي ومدن أخرى وقتلت العشرات منهم. كما قيل أن السلطات الجديدة في بنغازي ألقت القبض على عدد من الأفارقة السود وليس واضحاً إن كانوا عمالاً مهاجرين أبرياء أم مقاتلين وأسرى حرب»^٩.

في بيان صحفي صادر في ١٦ مايو ٢٠١١، يعلن عن أول ثلاث أوامر قبض صادرة بحق القذافي وابنه سيف الإسلام ومدير المخابرات الحربية عبد الله السنوسي. أعلن مدعي المحكمة الجنائية الدولية أن التحقيقات ستستمر في الادعاءات حول الهجوم على الأفارقة السود الذين ظُن بهم خطأ أنهم مرتزقة^{١٠}.

٦ تقرير لجنة التحقيق الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان الدولية في الجماهيرية الليبية أمام مجلس حقوق الإنسان ١٧/٤٤، ١ يونيو ٢٠١١، صفحة ٦

٧ المرجع السابق، صفحة ٧

٨ س\قرار ١٩٧٠\٢٠١١

٩ لويس مورينو-أوكامبو، مدعي المحكمة الجنائية الدولية، تصريح لمجلس الأمن حول الموقف في الجماهيرية العربية الليبية، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ لعام ٢٠١١، ٤ مايو ٢٠١١، الفقرة ١٣

١٠ تصريح لمدعي المحكمة الجنائية الدولية في مؤتمر صحفي حول ليبيا في ٦ مايو ٢٠١١ www.icc-oci.int

٤- التوصيات الرئيسية

حول وضع المهاجرين واللاجئين عند معبر السجوم البري

تطالب الفيدرالية الدولية السلطات المصرية بالتالي:

- إبقاء الحدود مع ليبيا مفتوحة كي يمكن لهؤلاء المهددين الفرار من ليبيا دون أي تعقيدات رسمية.
- التيقن من تمتع الذين ينتظرون الترحيل عند الحدود بظروف معيشية لائقة تحترم حقوق الإنسان.

تطالب الفيدرالية الدولية الدول المتبرعة ودول الاتحاد الأوروبي بتمويل عمليات إعادة التوطين الطارئة للعمال الذين يرغبون في العودة إلى دولهم الأصلية. تطالب الفيدرالية الدولية الأعضاء في معاهدة جنيف حول اللاجئين وبروتوكولاتها الإضافية، وبالتحديد دول الاتحاد الأوروبي، أن تعرض إعادة توطين اللاجئين الذين تعترف بحالتهم المفوضية العليا لشئون اللاجئين في السجوم، والذين لا يمكن إعادة توطينهم في المنطقة. تطالب الفيدرالية الدولية هذه الدول بالامتناع عن أي عمل سياسي أو عسكري يؤثر على حق طالبي اللجوء السياسي في طلب اللجوء إلى الدولة التي يختارونها.

حول أعمال العنف العنصري ضد الأفارقة السود في ليبيا

تطالب الفيدرالية كافة أطراف النزاع بالتالي:

- احترام بنود معاهدات حقوق الإنسان والمعاهدات الإنسانية الملزمة لليبيا، بما في ذلك المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف.
- التوقف فوراً عن أعمال العنف والتمييز العنصري ضد المهاجرين والتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم.
- التعاون الكامل مع التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية.

تطالب الفيدرالية الدولية المجلس الانتقالي الوطني الليبي، استناداً إلى الأدلة التي جمعتها بعثة تقصي الحقائق، بالتالي:

- اتخاذ كل الإجراءات اللازمة اتساقاً مع القانون الدولي لإنهاء كل أعمال العنف التي تستهدف المهاجرين واللاجئين من أفريقيا السوداء، بما في ذلك العنف الجسدي والتحرش والتهديدات العنصرية والفصل التعسفي.
- التحقيق في جرائم القتل والاغتصاب والسرقة المرتكبة ومحكمة مرتكبيها من الرجال المسلحين في المناطق التي يسيطر عليها الثوار ووضعهم تحت سيطرة المجلس الانتقالي.
- تمكين الضحايا من الحصول على العدالة والتعويضات العادلة للانتهاكات التي لحقت بهم.

تطالب الفيدرالية الدولية مدعي المحكمة الجنائية الدولية بمواصلة التحقيقات في الوضع في ليبيا وملاحقة الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم المروعة التي ارتكبتها جميع الأطراف طبقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المهاجرين.

الفيدرالية الدولية تدعو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، في الاجتماع الاستثنائي في أغسطس ٢٠١١ ، ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في يونيو ويوليو ٢٠١١ في مالابو و غينيا الاستوائية ، لإدانة هذه الجرائم والدعوة لإجراء تحقيقات فعالة و الملاحقات القضائية.

ملحق: ملخص اللقاءات

الجنسية	عدد الذين أجريت معهم لقاءات	سنوات الإقامة في ليبيا	العمر التقريبي	المهنة	الانتهاكات المبلغ عنها
تشاد	١	١٠	٤٠	بقال	شاهد: اعتقال تعسفي لأربعين تشادي في بنغازي على يد مسلحين في أواخر مارس، وهجمات نجم عنها ست إصابات
تشاد	١	٥	٣٥	غير متاح	ضحية: تعرض لهجوم لبلي من رجال مسلحين وسُرق في بنغازي في ٢٦ أبريل. شاهد: محاولة اختطاف واغتصاب أربع فتيات تشاديات في ٢٨ مارس (ادعاءات معروفة للجالية التشادية في بنغازي)
تشاد	١	غير متاح	٣٥	غير متاح	ضحية: أجبر على الخروج من سيارة أجرى وتعرض للاعتداء من رجال مسلحين في بنغازي في ٥ مايو. سرقت أموال وهاتف محمول من الضحية
تشاد	١	غير متاح	٢٥	غير متاح	ضحية: تعرض للسرقة عند نقطة تفتيش في ٢٢ أبريل، سُرقت منه ١٢٠٠ دينار ليبي
تشاد	١	غير متاح	٢٥	غير متاح	ضحية: تعرض لهجوم رجال مسلحين بزي رسمي في بنغازي في ١٥ مارس. سُرقت من الضحية مبلغ ٣٦٠٠ دينار ليبي
تشاد	٣	٣-١	٣٠	عمال زراعيين	ضحايا: فصلوا من العمل دون تلقي أجورهم في أبريل. اتهموا بأنهم مرتزقة.
تشاد	١٢	١	٣٠	عمال زراعيين	ضحايا: فصلوا من العمل دون تلقي أجورهم. تلقوا تهديدات من صاحب العمل.
تشاد	١٠	١	٣٠	جماّلين	ضحايا: تعرضوا لمعاملة سيئة من أرباب العمل لأنهم اعتبروهم مرتزقة.
السودان- دارفور	١	غير متاح	غير متاح	عامل زراعي	ضحية: هاجمه ثلاثة مسلحين في ١٨ فبراير، كان يعمل في مزرعة في منطقة سرت مع مهاجرين اثنين آخرين. اثنان جرحا، منهم الضحية، والثالث قُتل بالرصاص.
دارفور	١	غير متاح	غير متاح	حربي	ضحية: هاجمه رجال بالأسلحة الأبيض في سيارته
دارفور	١	٣	٤٠	صاحب متجر	شاهد: أبلغ عن اختطاف فتاة سودانية في التاسعة عشرة واغتصابها. عثر عليها بعد يومين في حالة صدمة. قام والدها المصدوم بإعادة أسرته للسودان. (هو شخصياً لاجئ ولا يمكنه العودة).
دارفور	١	٢٦	٥٠	مصمم	هارب من مصراتة. شاهد: اعتقالات وعنف موجه ضد الأفارقة السود، وبالذات من دارفور.
دارفور	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	شاهد: اختطاف واغتصاب في الليل على يد جيران ليبين لطالبة سودانية في الثالثة والعشرين. قبض على المعتدي وأطلق سراحه بعد يوم واحد.

الجنسية	عدد الذين أجريت معهم لقاءات	سنوات الإقامة في ليبيا	العمر التقريبي	المهنة	الانتهاكات المبلغ عنها
دارفور	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	شاهد: اعتقال ستة تشاديين ونيجيريين في الشارع على يد مسلحين في بنغازي يوم ٢٣ فبراير.
دارفور	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	ضحية: هاجمه مسلحون في منزله ظهيرة يوم ١٧ مارس. سُرقت أمواله وجواز سفره.
دارفور	١	١	٢٥	حارس أمن	ضحية: فُصل من عمله دون تلقي أجره. تعرض لمضايقات الليبيين في الشارع.
دارفور	١	١	٣٠	صاحب متجر	ضحية: تعرض للسرقعة والاعتداء الجسدي في نقاط التفتيش. سُرقت أمواله وهاتفه المحمول.
دارفور	١	٨	٣٠	عامل لحام	ضحية: فصله صاحب العمل التركي دون أن يعطيه أجره. اتهمه بأنه مرتزق، وقام بإحراق جواز سفره وأوراقه.
دارفور	١	٢١	غير متاح	مساعد قانوني	شاهد: قُبض على صديقه في بنغازي وتم احتجازه لثلاثة أيام، ثم أعاده مسلحون لمنزله وقاموا بنهب المنزل. سُرقت منه ١٨٠٠ دينار ليبي. ضحية: تعرض للسرقعة في الطريق للحدود. سُرقت شريحة هاتفه المحمول. دفع ٥٠٠ دينار ليبي كي يوصله شخص ليبي بسيارته إلى الحدود.
دارفور	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	شاهد: اختطاف ٤٠ سودانياً من دارفور في المنطقة الصناعية في أجدابيا (حوالي ١٦٠ كم جنوب بنغازي) على يد قوات القذافي لاستخدامهم كدروع بشرية.
دارفور	١	١	غير متاح	عامل زراعي	ضحية: فُصل من عمله دون تلقي أجره من مزرعة في بنغازي.
دارفور	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	شاهد: هجمات ضد الأفارقة السود على يد مسلحين ليبيين قرب ساحة السوق في بنغازي.
دارفور	١	٥	٢٥	نقاش	ضحية: تعرض لمضايقات في شوارع بنغازي. اتهم بأنه مرتزق. سمع عن أفارقة تعرضوا للتعذيب.
السودان	١	٧	٥٠	طبيب	شاهد على عدة أعمال عنف في ظل عمله طبيباً وعضواً في الجالية: التمييز العنصري في المستشفيات ضد الأفارقة السود الذين يحتاجون لعلاج. اغتصاب النساء الأفريقيات بشكل غير منظم. نهب البيوت والاعتقال العشوائي لأفارقة متهمون بأنهم مرتزقة (أغلبهم سودانيين من دارفور وتشاديين ونيجيريين وغانينيين). ضحية: تعرض للسرقعة عند نقطة تفتيش. سُرقت منه ٣٠٠ دولار أمريكي وهاتف محمول.
السودان	١	٢٥	٥٠	مهندس	شاهد عيان: قتل رجال سودانيين في سوق الحريرة في بنغازي وعنّف من مسلحين ضد رجل تشادي. على علم بعد حالات من التعدي الجسدي والنهب من رجال مسلحين ضد أفارقة سود.

الجنسية	عدد الذين أجريت معهم لقاءات	سنوات الإقامة في ليبيا	العمر التقريبي	المهنة	الانتهاكات المبلغ عنها
دارفور	١٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	قال جميع أفراد المجموعة أنهم تعرضوا لأعمال عنائية كبيرة في شهر فبراير. وكانوا يشعرون بالتهديد ويخشون مغادرة منازلهم.
إريتريا	١	٥	٤٠	ربة منزل	شاهدة: جو عام من العداء والخوف من الأفارقة السود. أجبر زوجها على ترك عمله.
إريتريا	١	٦	٣٧	مهندس	شاهد: تزايد التمييز العنصري وانعدام الأمن. ضحية: إنهاء العمل.
إريتريا	١	٥	٢٣	ميكانيكي	شاهد: جو عام من الخوف من الأفارقة واتهامهم بأنهم مرتزقة. قُتل البعض على يد مسلحين. اعتقال ثلاثة إريتريين.
إريتريا	١	أقل من سنة	٢٥	غير متاح	ضحية: اعتقل في أوائل ٢٠١١ للهجرة غير الشرعية، دفع أموالاً للخروج من السجن.
إريتريا	١	٣	٣٠	عامل لحام	ضحية: اعتقل تعسفياً في متجر على يد مسلحين ليبيين، واتهم بأنه مرتزق. احتُجز لسبعة أيام وأطلق سراحه الهلال الأحمر.
إريتريا	١	٣	٢٥	غير متاح	ضحية: احتُجز في نوفمبر ٢٠١٠ للدخول غير الشرعي للبلاد. تعرض للمعاملة السيئة في السجن. هرب في فبراير مع بداية الثورة.
إريتريا	١	٣	٣٠	نقاش	ضحية: اعتُقل تعسفياً في ٢٠ فبراير مع إريتريين اثنين آخرين على يد شباب ليبيين. اتُهموا بأنهم مرتزقة. قضى ثلاثة أيام في السجن في الريادية حيث هدده الحراس بالقتل. أطلق سراحه الهلال الأحمر.
الصومال	٣	٢	٣٠	غير متاح	ضحايا: نهب المنزل ليلاً على يد مسلحين في بنغازي. جروح من أسلحة بيضاء. الأموال والمتعلقات الشخصية سرقت. شهود: رأوا أفريقي أسود يتعرض لهجوم شباب ليبيين في شارع في بنغازي، اتهموه بأنه مرتزق وطعنوه.
الصومال	١	٣	٣٠	عامل بناء	ضحية: سرقت أمواله ومستنداته حين نُهب شقته. سرقت أمواله وهاتفه المحمول في الشارع.
الصومال	١	١	٣٠	عامل زراعي	ضحية: قُصل من عمله. كل أصدقائه هربوا بسبب الخوف. شاهد: تهديدات نحو ٢٠ ليبيا مسلحين بالأسلحة البيضاء يقودون سياراتهم حول المزارع.
الصومال	١	٢	١٨	موظف صيانة	ضحية: هاجمه رجل ليبي واتهمه بأنه مرتزق، وأنقذه ليبي آخر. قُصل من عمله دون تلقي أجر آخر شهرين.
نيجيريا	١	١٨	٤٨	عامل لحام	هرب من مصراتة مع زوجته الحامل. قصفت قوات القذافي منزله في مصراتة.

الجنسية	عدد الذين أجريت معهم لقاءات	سنوات الإقامة في ليبيا	العمر التقريبي	المهنة	الانتهاكات المبلغ عنها
نيجيريا	١	٣	٣٠	لاعب كرة قدم	هرب من مصراتة. شاهد: هجمات ضد الأفارقة، كانوا يُسألون إن كانوا موالين للقذافي. سُرق منهم أموال وهواتف محمولة. وقتلت امرأة أفريقية قرب منزلها بينما كانت تحاول الهرب من هجوم على منزلها.
نيجيريا	١	٨	٣٩	ميكانيكي	ضحية: قبل الثورة، تعرض للتمييز العنصري. بعد الثورة فُصل من عمله دون تلقي أجره.
نيجيريا	١	١٠	٣٦	كهربائي	ضحية: قبل الثورة، اعتُقل لـ ١١ شهر دون محاكمة. منذ فبراير سُرقَت شقته وطلب منه المالك أن يرحل. شاهد: رأى صور رجل أفريقي مقطوع الرأس في بنغازي في أبريل.
إثيوبيا-أوروמו	١	٢	٢	عامل في مقهى	شاهد: هجمات من عصابات ضد الأفارقة المتهمين بموالة القذافي. جو عام من الخوف. طلب اللجوء لدى الهلال الأحمر من بنغازي لمدة شهر.
إثيوبيا-أورومو	١	٢	٣٠	بائع في سوق	ضحية: احتُجز لمدة عام للدخول غير الشرعي في ٢٠١٠. عرب يوم ١٩ فبراير. هدده حارس بالسلاح. هرب إلى ميناء جوليانا حيث أنقذه الهلال الأحمر الليبي.
إثيوبيا-أورومو	١	٢	٤٠	غير متاح	ضحية: اعتُقل من يناير ٢٠١٠ إلى فبراير ٢٠١١ للدخول غير الشرعي للبلاد. أعمال عنف داخل السجن حيث كان يوجد تقريباً ٤٠٠٠ أفريقي دخلوا بطريقة غير شرعية. شاهد: في ١٩ فبراير دخل الثوار السجن. قتل رجال الشرطة رجلاً تشادياً.
ليبيريا	١	٥	٤٠	عامل لحام	ضحية: قبل الثورة تعرض للتمييز العنصري (إهانات وتهديدات). بعد الثورة فُصل من عمله. شاهد: تعرض صديق غاني إلى الضرب والسرقعة. تعرض الأفارقة المتهمون بموالة القذافي للتحرشات في الشارع.
الرأس الأخضر (كيب فيرد)	١	١	٢٣	طباخ	ضحية: تعرض للتمييز العنصري مع استحالة تقديم شكوى. شاهد: كان يستقل حافلة ورأى أربعة تشاديين يتعرضون للاعتقال على يد مسلحين ليبين.
الكونجو	٢	٢	٣٠	عمال بناء	ضحايا: تعرضوا للسرقعة في الطريق إلى الحدود. شهود: ضرب الأفارقة السود في بنغازي، وعلّموا بمقتل أربعة مالبين وخمسة تشاديين.

الجنسية	عدد الذين أجريت معهم لقاءات	سنوات الإقامة في ليبيا	العمر التقريبي	المهنة	الانتهاكات المبلغ عنها
الهند	١	١٢	٤٠	مهندس	هرب من مصراتة. ضحية: قبل الثورة لم يكن يواجه مشاكل، بعد الثورة صارت مصراتة خطرة لدرجة أنه لم يستطع مغادرة المنزل. شاهد: وجود مرتزقة أفارقة في مصراتة.
فلسطين	٣	٢٠-١٠	٤٠-٣٠	ربات منازل	في المنطقة المحرمة بين الحدود بانتظار السماح بالذهاب لغزة لرؤية أسرهن. لم يواجه الفلسطينيون في ليبيا مشاكل وسوف يعودون. شهود على الجرائم المرتكبة ضد السود في أجدابيا: سرقة المنازل واغتصاب النساء، وإشاعات عن استخدام قوات القذافي لمرتزقة أفارقة.
فلسطين	١	٢٥	٥٥	صاحب متجر	يعامل الفلسطينيون بشكل عام معاملة حسنة في ليبيا. مع التغيرات السياسية في مصر يمكنه أخيراً العودة لغزة لرؤية أسرته. شاهد: رأى فيديو به ليبين يقتلون أفارقة سود.

أعد هذا التقرير بمساعدة منظمة الإغاثة الأيرلندية ووزارة الخارجية الفنلندية. محتويات هذه الوثيقة تقع بالكامل تحت مسؤولية الفيدرالية الدولية، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبارها معبرة عن موقف أي من هيئة الإغاثة الأيرلندية أو وزارة الخارجية الفنلندية.

تمثل
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٦٤ منظمة لحقوق الإنسان
في ٥ قارات

أبقوا أعينكم مفتوحة

ترسيخ الحقائق

بعثات تقصي ومراقبة قضائية

من خلال أنشطة تتضمن بعث مراقبي محاكمات وتنظيم بعثات تقصي حقائق دولية، قد أسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إجراءات دقيقة وموضوعية لترسيخ الحقائق والمسؤولية، الخبراء المبعوثين إلى الميدان يتطوعوا بوقتهم لدعم أنشطة الفدرالية،

دعم المجتمع المدني

تنظم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنشطة متعددة بالمشاركة مع منظماتها العضوة في البلدان التي يتواجدون فيها والهدف الأساسي هو تعزيز دور وكفاءة نشطاء حقوق الإنسان ودفع التغيير على المستوى المحلي

تحريك المجتمع الدولي

تدعم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان منظماتها العضو وشركائها المحليون في جهودهم تجاه المنظمات الدولية، تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بتنبيه الآليات الدولية عن إنتهاكات حقوق الإنسان وتحيل القضايا الفردية اليهم، كما أن الفدرالية تأخذ دور في تطوير الآليات القانونية الدولية

إبلاغ وإقرار

تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالإبلاغ وتحريك الرأي العام وذلك من خلال بيانات صحفية ومؤتمرات صحفية وخطابات مفتوحة إلى السلطات وتقارير عن بعثات بالإضافة إلى النداءات العاجلة والالتماسات والحملات وموقع الأنترنت : فتستعين الفدرالية بجميع وسائل الإتصال لرفع الدعاية فيما يتعلق بإنتهكات حقوق الإنسان

إدارة النشر : سهر بالحسن
رئيس التحرير : أنطوان بيرنادر
التحرير : جينييف جاك مع محمد بدوي و كريستين تادروس
التنسيق : أماندين ريجامي و كاثرين بوث
التنسيق الالكتروني : سيلين باليرو

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
passage de la Main d'Or - 75011 Paris - France ,17
CCP Paris : 76 76 Z
الهاتف: (33 - 1) 18 25 55 43 الفاكس: (33 - 1) 18 18 55 43
الموقع الالكتروني: <http://www.fidh.org>

تمثل
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٦٤ منظمة لحقوق الإنسان
في ٥ قارات



المادة ٤: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما. المادة ٥: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة. المادة ٦: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية. المادة ٧: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. المادة ٨: لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون. المادة ٩:

• تتحرك الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من أجل حماية ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان ومنع تلك الإنتهاكات وملاحقة مرتكبيها

• حماية شاملة
تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان لإحترام جميع الحقوق المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان : الحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

• حركة عالمية
تأسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في سنة ١٩٢٢ وتجمع اليوم ١٥٥ منظمة عضوة في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، نقوم الفدرالية بتنسيق ودعم أنشطتهم وتوصل صوتهم إلى المستوى الدولي

• منظمة مستقلة
مثل جميع منظماتها العضوة لا تنتمي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى أي حزب سياسي أو ديانة معينة. وهي مستقلة عن كل الحكومات

عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

fidh
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

للحصول على معلومات عن المنظمات ١٥٥ الأعضاء يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني : <http://www.fidh.org>